RSM Allied Accountants Professional Services Co.
Riyadh - Olaya District - Al Oruba Street
1st Floor, Building No. 3193
P.O. Box 8335, Riyadh - 12333
Tel.: +966 11 416 9361
Fax: +966 11 416 9349
Kingdom of Saudi Arabia
www.rsmksa.com
C.R : 4030228773

شركة ار اس ام المحاسبون المتحدون للإستشارات المهنية
الرياض – حي العليا - طريق العروبة
مبنى رقم ٣١٩٣ ، الطابق الأول
ص. ب ٨٣٣٥ ، الرياض - ١٢٣٣٣
هاتف: ٩٣٦١ ٤١٦ ١١ ٩٦٦+
فاكس: ٩٣٤٩ ٤١٦ ١١ ٩٦٦+
المملكة العربية السعودية
www.rsmksa.com
س.ت ٤٠٣٠٢٢٨٧٧٣

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة عبدالله سعد محمد أبو معطي للمكتبات
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة **لشركة عبدالله سعد محمد أبو معطي للمكتبات - شركة مساهمة سعودية "الشركة" والشركة التابعة لها ويشار اليهما معاً بلفظ "المجموعة"**، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

اساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك و آداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الاخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأيا منفصلاً في هذه الأمور.

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
الإعتراف بالإيرادات خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦م، اعترفت المجموعة بإيرادات بلغت ٢٥٩,٥٢٦,٣٤٦ ريال سعودي. يتم الإعتراف بالإيرادات عندما تفي المجموعة بالتزاماتها المتعلقة بالأداء وفقاً لسياستها، والتي تؤدي الى الإعتراف بالإيرادات عند نقطة زمنية معينة أو على مدى فترة من الزمن. تركز المجموعة على الإيرادات كأحد مقاييس الأداء الرئيسية للمجموعة. وتتضمن الإيرادات حجماً كبيراً من المعاملات ذات المبالغ الصغيرة نسبياً والتي تشمل منتجات متنوعة يتم بيعها عن طريق منافذ البيع بالتجزئة وقنوات التوزيع ألاخرى. بالنظر إلى أهمية مبلغ الإيرادات والمخاطر الكامنة في المبالغة في الإيرادات أكثر من قيمتها الفعلية، فإن الاعتراف بالإيرادات يعتبر أحد أهم الامور الرئيسية للمراجعة. يرجى الرجوع الى الإيضاح رقم (٤) "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية" والايضاحين (٢٦،١٨) للإطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيرادات.	**تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين امور اخرى بناءً على حكمنا ما يلي:** ●حصلنا على فهم السياسات المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بالإعتراف بالإيرادات وتقييم ما اذا كانت متوافقة مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥ – (الإيرادات من العقود مع العملاء). ●تقييم التصميم والتنفيذ لإجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعتراف بالإيرادات واختبار الفاعلية التشغيلية لضوابط الرقابة الرئيسية الخاصة بالبيئة المعلوماتية المتعلقة بالإعتراف بمبيعات التجزئة. ● قمنا بفحص العلاقة بين كمية المبيعات خلال السنة وكميات المخزون المنصرفة للبيع، بالإضافة الى إجراءات تحليلية أخرى للتحقق من اكتمال الإيرادات من المبيعات. ●قمنا بفحص العلاقة بين الإيرادات والنقد المحصل بالبنوك لمبيعات التجزئة بالإضافة الى أجراءات تحليلية أخرى للتحقق من اكتمال الإيرادات. ●تنفيذ إجراءات تحليلية على الإيرادات، بما في ذلك تحليل الاتجاهات ومقارنة الإيرادات مع الفترات السابقة، والتحقق من معقولية التغيرات الجوهرية. ●قمنا بإجراءات قطع حول توقيت الإعتراف بالإيرادات من المبيعات بعد تسليم البضاعة إلى العملاء وتسجيلها خلال الفترة المحاسبية الصحيحة. ●إختبار عينات من معاملات الايرادات المسجلة ومقارنتها مع المستندات المؤيدة للتحقق من حدوث ودقة الإيرادات المسجلة، وكذلك التحقق من التطبيق السليم لسياسة الاعتراف بالإيرادات. ●تقييم مدى كفاية وملائمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة، بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.

RSM Allied accountants professional services, professional limited liability company registered in kingdom of Saudi Arabia. with paid-up capital of (1,100,000) SAR. (Previously known as Dr.Abdelgadir bannaga & partners Company). Allied Accountants member in RSM International network. RSM is the trading name used by the members of the RSM, each member of the RSM network is an independent accounting and consulting firm each of which practices in its own rights . The RSM network is not itself a separate legal entity in any jurisdiction. the RSM network is administered by RSM International limited, a company registered in England and Wales.
شركة ار اس ام المحاسبون المتحدون للإستشارات المهنية شركة ذات مسؤولية محدودة مهنية، مسجلة في المملكة العربية السعودية. برأس مال (١,١٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مدفوع بالكامل والمسماة سابقا بـ "شركة الدكتور عبد القادر بقنا وشركاه المحاسبون المتحدون". وهي عضو في الشبكة العالمية RSM هي العلامة التجارية المستعملة بواسطة كل الأعضاء في مجموعة RSM كل من أعضاء المجموعة هو كيان قانوني مستقل في مجال المحاسبة والاستشارات. شبكة RSM العالمية تدار من قبل RSM العالمية المحدودة وهي شركة مسجلة في بريطانيا وويلز.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة عبدالله سعد محمد أبو معطي للمكتبات
(شركة مساهمة سعودية)

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
العقارات الاستثمارية كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م، بلغت صافي القيمة الدفترية للعقارات الاستثمارية مبلغ ٤٩,٠٦٩,٣٧٤ ريال سعودي والتي تمثل نسبة ٢٦% من اجمالي الموجودات غير المتداولة للمجموعة، تظهر العقارات الأستثمارية بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، ان وجد. ولاغراض اختبار الانخفاض في القيمة والافصاح عن القيمة العادلة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة، يتم تقييم العقارات الاستثمارية من قبل خبير تقييم خارجي مستقل معتمد لدى الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين "تقييم" والذي يقوم بعملية التقييم باستخدام طرق ومنهجيات تقييم متعارف عليها استنادا الى افتراضات وتقديرات متعلقة بعدة عوامل مؤثرة على القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. لقد اعتبرنا هذا الامر من الامور الرئيسية للمراجعة حيث ان اختبار انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية يتطلب احكام هامة من قبل الادارة ويتضمن ايضا تقديرات رئيسية. يرجى الرجوع الى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الايضاح رقم (٤) للإطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات العقارات الإستثمارية والإيضاح رقم (٦) للإطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالعقارات الاستثمارية.	**تضمنت اجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين امور اخرى بناءً على حكمنا ما يلي:** ●تقييم موضوعية واستقلالية وخبرات المقيم المعتمد الخارجي. ●راجعنا على أساس العينة دقة البيانات الاساسية من خلال التحقق من التفاصيل للعقارات الأستثمارية المسجلة بتقارير التقييم مع سجلات المجموعة وصكوك الملكية للعقارات الاستثمارية. ●راجعنا على أساس العينة البيانات المقدمة للمقيم وتم التحقق من مطابقتها للسجلات التي تحتفظ بها المجموعة. ●مراجعة طرق ومنهجية التقييم المستخدمة من قبل المقيم. ●الحصول على صكوك ملكية العقارات الاستثمارية ومناقشة وضعها الحالي مع الادارة. ●مراجعة عمليات تقييم العقارات المنفذة من قبل المقيم، للتأكد من مدى معقولية الافتراضات الرئيسية التي تم استخدامها لتحديد القيم العادلة للعقارات الاستثمارية. ●قمنا بتقييم مدى كفاية وملائمة الافصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة، بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.

المعلومات الأخرى
الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في تقرير الادارة السنوي، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها ومن المتوقع أن يكون تقرير الادارة السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.
ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.
وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى.
عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، فإننا مطالبون بالتقرير عن ذلك الامر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهى المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.
وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.
والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الادارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقريرالمالي في المجموعة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة عبدالله سعد محمد أبو معطي للمكتبات
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل اهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة، ونقوم أيضا بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل الى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل الى إستنتاج بشأن مدى مناسبة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية مراجعة المجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لابداء رأي حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسؤولون عن توجيه والاشراف ومراجعة العمل التدقيقي المنفذ لاغراض مراجعة المجموعة. ونحن نظل مسؤولين بشكل كامل عن رأينا في المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالإستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على إستقلالنا، ونبلغهم إيضا عند الاقتضاء، بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الامور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة، ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، او ما لم نرَ، في ظروف نادرة للغاية أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

شركة ار اس ام المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية

عبدالله بن أحمد الفداغي
ترخيص رقم ٧٠٦

الرياض، المملكة العربية السعودية
٨ محرم ١٤٤٨هـ (الموافق ٢٣ يونيو ٢٠٢٦م)

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة
للسنة المالية المنتهية في 2026/03/31م

السادة /مساهمي شركة عبدالله سعد محمد ابومعطي للمكتبات **حفظهم الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية طيبة، وبعد:

تمهيد:

يسر لجنة المراجعة بشركة عبدالله سعد محمد ابومعطي للمكتبات أن تقدم للسادة المساهمين الكرام تقريرها عن رأيها في شأن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية ومجموعة المخاطر في الشركة وما قامت به اللجنة من أعمال ومهام تدخل في نطاق اختصاصها وذلك تماشياً مع الأحكام التي اشتمل عليها نظام الشركات وبناء على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

اختصاص لجنة المراجعة:

تختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة، والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها ولها في سبيل ذلك حق الاطلاع على سجلاتها ووثائقها وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، ويجوز لها أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة لانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة إلى أضرار أو خسائر جسيمة.

أعضاء لجنة المراجعة:

تم تعيين لجنة المراجعة في تاريخ 1446/07/13هـ الموافق 2025/01/13م، تشكيل أعضاء لجنة المراجعة لدورة مجلس الإدارة الجديدة والتي تبدأ من تاريخ 01 / 01 / 2025م ولمدة أربع سنوات وتنتهي بتاريخ 31 / 12 / 2028م وذلك بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 13 / 01 / 2025م ، وذلك على النحو التالي:

الاسم	المنصب
عبد الله بن سعود عبد العزيز الرشود	رئيس لجنة المراجعة(غير تنفيذي)
سلطان بن احمد محمد الشبيلي	عضو لجنة المراجعة (مستقل)
عبد الله بن خلف اليوسف	عضو لجنة المراجعة (عضواً من خارج المجلس)

اجتماعات اللجنة:

عقدت اللجنة خلال العام 2026/2025م (أربعة) اجتماعات وفقاً للتالي:

م	الاسم	الاجتماع الأول 2025/06/26م	الاجتماع الثاني 2025/08/04م	الاجتماع الثالث 2025/11/04م	الاجتماع الرابع 2026/02/08م	عدد الحضور
1	عبد الله بن سعود الرشود	✓	✓	✓	✓	4
2	سلطان بن احمد الشبيلي	✓	✓	✓	✓	4
3	عبد الله بن خلف اليوسف	✓	✓	✓	✓	4

مهام لجنة المراجعة وأبرز أنشطتها خلال العام 2026/2025م:

خلال العام 2025/-2026 قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة، وفيما يلي ملخص لأهم الأعمال:

- **التقارير المالية:**

قامت لجنة المراجعة بدارسة القوائم المالية السنوية والربعية للشركة حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع الإدارة المالية ومراجع الحسابات واستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات المؤثرة وكفاية الإفصاحات ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية وبحث كافة الجوانب ذات الصلة والحصول على إفادة من مراجع الحسابات بشأن تعاون إدارة الشركة من ناحية تقديم جميع المستندات المطلوبة والإجابة على استفساراتهم وبعد المناقشات وتأكيد مراجع الحسابات على عدم وجود ملاحظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية، أبدت اللجنة رأيها وتوصيتها إلى مجلس الإدارة بشأنها.

- **مراجع الحسابات:**

قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بترشيح مراجعي الحسابات للشركة وذلك بعد دراستها للعروض المقدمة حيث أقرت الجمعية العامة للشركة التي عقدت بتاريخ 1447/03/25هـ الموافق 2025/09/17م تعيين شركة مكتب المحاسبون المتحدون RSM ، كمراجعي الحسابات للشركة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث لعام 2025م والربع الرابع لعام 2026م والسنوية من 2025/04/01م الى 2026/03/31م وتحديد اتعابه بقيمة 397 الف ريال .

وأقرت لجنة المراجعة الخطة المقدمة من مراجع الحسابات لمراجعة أعمال الشركة، وكذلك نوهت اللجنة على ضرورة أن يقوم مراجع الحسابات بتزويد اللجنة بنسخة من خطاب الإدارة السنوي، ووجهت الإدارة التنفيذية بتنفيذ ومتابعة الخطط التصحيحية.

وقامت اللجنة بتقييم مراجع الحسابات للشركة عن أداءة ، وموضوعيته ، واستقلاله ، وعدم تضارب المصالح والتأكد بأنه لم يقم بأية اعمال استشارات للشركة ، وقامت لجنة المراجعة بمراجعة أعمال مراجع حسابات الشركة حسب الإجراءات المتبعة ، والرد على استفسارات المراجع . وقامت لجنة المراجعة بدراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ، وتابعت الإجراءات المتخذة بشأن ملاحظات مراجع الحسابات حتى الإغلاق الفعلي لها،

- **ضمان الالتزام:**

قامت اللجنة بمناقشة الإدارة التنفيذية عن مدى التزام الشركة بالأنظمة والتعليمات التي تصدرها الجهات التنظيمية التي تخضع الشركة لإشرافها وما إذا كان هناك حالات عدم التزام خلال العام 2026/2025م. وقد أفادت الإدارة التنفيذية بعدم وجود حالات عدم التزام خلال العام 2026/2025م.

- **المراجعة الداخلية:**

قامت لجنة المراجعة خلال السنة المالية بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بالشركة من خلال مراجعة تقارير المراجعة الداخلية والخارجية ومناقشة الإدارة التنفيذية بشأن الإجراءات الرقابية المعمول بها، كما تابعت اللجنة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة، ولم يتبين للجنة وجود قصور جوهري يؤثر على فعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركة و تم رصد بعض الملاحظات وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها). وقامت بالتحقق من كفايتها وفعالية نظام الرقابة الداخلية ، وضمان موثوقية التقارير المالية، والالتزام بالأنظمة والسياسات المعتمدة ،واعتمدت تقرير سجل المخاطر الذي تم تنفيذه من قبل عثمان يونس الذيبة "مدير المراجعة الداخلية بالشركة". بالإضافة إلى اعتماد خطة المراجعة لمدة 3 سنوات المبنية على دراسة تقييم المخاطر، وقامت لجنة المراجعة برفع توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تحسين أو تعزيز كفاية وفعالية نظم إدارة المخاطر في الشركة ، قامت لجنة المراجعة بالتوصية إلى مجلس الإدارة بشأن نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية وخطة المراجعة السنوية إضافة إلى ذلك اطلعت اللجنة على تقارير فحص إدارة الموارد البشرية، والمبيعات، والمشتريات، والمالية ، والمستودعات.

رأي لجنة المراجعة عن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية:

تقوم لجنة المراجعة بتقييم اجراءات الرقابة الداخلية من حيث التنظيم والتطبيق ، هذا وقد تم تنفيذ العديد من عمليات المراجعة الدورية والخاصة والتي كان من شأنها التأكد من دقة وفعالية الاداء والجودة ، اضافة الى المساهمة في مراجعة القوائم المالية الاولية والتوصية لمجلس الادارة لاعتمادها ، وتنسيق أعمال الجهات الرقابية الخارجية ، وقد اطلعت لجنة المراجعة على التقارير ، ولم يتبين لها وجود أية أمور جوهرية وتعتقد اللجنة انه يوجد هناك مجال للتحسين والتطوير .

وختاماً، إن وجود أنظمة رقابية داخلية فاعلة هو أحد المسؤوليات الرئيسة المكلف بها مجلس الإدارة. وتتمثل أهداف اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بذلك، ومن أهمها: التحقق من وجود كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذها بفاعلية، وتقديم توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

وتقبلوا أطيب تحيات رئيس وأعضاء لجنة المراجعة

عضو اللجنة	عضو اللجنة	رئيس اللجنة
سلطان بن احمد الشبيلي	عبدالله بن خلف الموسف	عبدالله بن سعود الرشود

امين سر اللجنة
عثمان الذيبة